SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

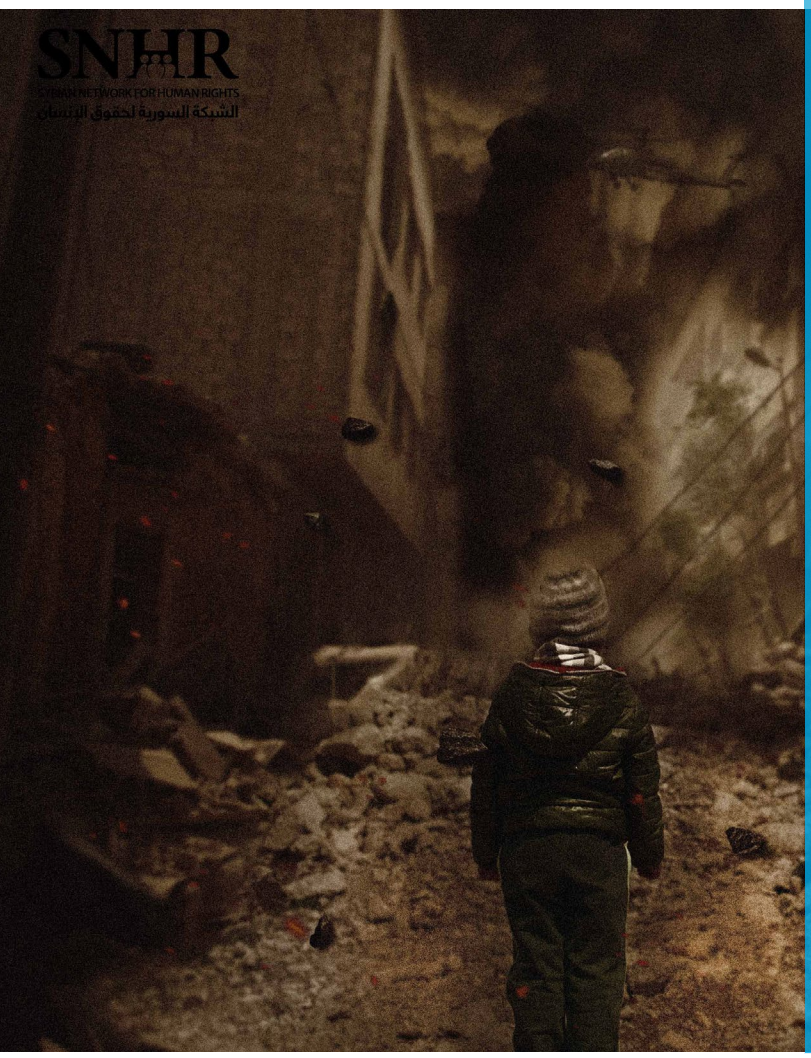

توثيق مقتل 60 مدنيا بينهم 10 طفلا و5 سيدة، و5 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في تشرين الأول 2022

الاشتباكات بين هيئة تحرير الشام والمعارضة المسلحة/ الجيش الوطني تتسبب في وقوع العديد من الضحايا المدنيين جلّهم من السيدات والأطفال

الثلاثاء 1 تشرين الثاني 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M221101

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية..... 2

ثانياً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني 4

ثالثاً: موجز عن أبرز حوادث القتل في تشرين الأول 5

رابعاً: حصيلة الضحايا المدنيين 7

خامساً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني 10

سادساً: حصيلة أبرز المجازر التي سجلناها في تشرين الأول 12

سابعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 13

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات 14

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر تشرين الأول/ 2022. ويُسلِّط الضوء بشكلٍ خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنَّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنَّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر، ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكِّل صدمة مرعبة وخسارة لا تعوض، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي -الذي يكاد يكون المرتكب الوحيد لعمليات القتل حتى بداية عام -2012، عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النِّزاع السوري.

ولا تزال عمليات القتل في سوريا مستمرة لأزيد من 11 عاماً متتالية، منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، وبأعداد هي من الأضخم في العالم؛ وهذا يؤكد بشكل صارخ عدم استقرار الأوضاع في سوريا، وأنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيدٍ من الوقت والتَّحقيق، وخاصةً في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.
أطراف النزاع التي يوثِّق هذا التقرير ارتكابها عمليات قتل خارج نطاق القانون هي:

1 - أطراف رئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1] .
- تنظيم داعش.
- هيئة تحرير الشام.
- المعارضة المسلحة.
- قوات سوريا الديمقراطية.

[1] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على الشعبة والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

2 - جهات أخرى.

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا[2].

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

ونشير إلى أن حصيلة الضحايا المتضمنة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع وأمور أخرى من هذا القبيل.

[2] منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في آذار 2011 قتل واختفى/فقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنهم لم يسجلوا رسمياً على أنهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تتَح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر معد من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأن "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل.

وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكنَّا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً**: وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

نشير إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقل لدى النظام السوري وقتل بسبب التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أن قسماً كبيراً من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/ آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم 22 القاضي بتحديد إجراءات حول سير الدعاوي الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة؛ الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا تقريراً استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

ثالثاً: موجز عن أبرز حوادث القتل في تشرين الأول:

سجل شهر تشرين الأول الحصيلة الأكثر انخفاضاً خلال عام 2022، وقد سجلنا مقتل 60 مدنياً بينهم 10 طفلاً و5 سيدات، نتيجة عمليات الرصد فقد لاحظنا أنَّ عدة نقاط ميّزت حوادث القتل في تشرين الأول:

1. سجلنا عملية اغتيال مخطط لها لناشط إعلامي وزوجته وجنينها، كان المسؤول عنها عناصر يتبعون لفرقة الحمزة إحدى فصائل المعارضة المسلحة.

2. سجلنا مقتل 5 مدنيين وهم 2 طفل و3 سيدات إثر اشتباكات بين فصائل في المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام؛ إثر شنِّ الأخيرة هجوماً بهدف الاستحواذ على مناطق جديدة على حساب فصائل المعارضة المسلحة، انطلق هجومها من نقاط عدة ضمن مناطق سيطرتها في أرياف إدلب وحلب، لتمتد العمليات العسكرية إلى مناطق واسعة من ريف حلب الشمالي، وقد أصدرنا في 18 تشرين الأول بياناً في هذا الخصوص.

فيما قتلت قوات النظام السوري منهم 7 مدنيين بينهم 1 طفل، و3 ضحايا تحت التعذيب.

يوم الخميس 6/ تشرين الأول/ 2022 قتل أحمد عبد القادر حجازي، وأُصيب مدنيون آخرون بجراح، إثر قصف قوات النظام السوري صاروخاً موجهاً على ورشة لجمع الحطب كانوا يعملون بها قرب قرية الزيتونة في منطقة جبل التركمان شمال محافظة اللاذقية، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام عند وقوع الحادثة.

الإثنين 10/ تشرين الأول/ 2022 قتل الطفل محمود الجاسم، البالغ من العمر 17 عاماً، جراء قصف مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة على بلدة الأبزمو بريف محافظة حلب الغربي، سقطت القذيفة قرب صالة أفراح جنوب البلدة، وأصيبت والدته بجراح، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام عند وقوع الحادثة.

الثلاثاء 11/ تشرين الأول/ 2022 قتل أحمد محمد علي، وهو من أبناء مدينة بزاعة شرق محافظة حلب، يعمل سائق حافلة لنقل الركاب، إثر إصابته برصاص اشتباكات حدثت قرب مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي بين عناصر فصيلَين عسكريين هما الفيلق الثالث وفرقة الحمزة التابعَين لقوات الجيش الوطني السوري.

يوم الأربعاء 12/تشرين الأول/ 2022 قتلت السيدة فاطمة محمود العبد، وهي من أبناء قرية رسم العبد شرق محافظة إدلب، وأصيب عدد من أفراد عائلتها بجراح؛ جراء قصف مدفعية تابعة لهيئة تحرير الشام قذائف عدة على مخيم المياه في قرية برج عبدالو الواقعة جنوب شرق مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي حيث تقيم السيدة، وذلك أثناء محاولة هيئة تحرير الشام اقتحام القرية للقتال مع فصيلَي "فرقة الحمزة والسلطان سليمان شاه" التابعين لقوات الجيش الوطني ضد فصيل الفيلق الثالث التابع أيضاً لقوات الجيش الوطني.

الخميس 13/ تشرين الأول/ 2022 توفي الطفل كرم علي محمد، وهو من أبناء قرية قرزيحل التابعة لمدينة عفرين شمال محافظة حلب، مُتأثراً بجراحٍ أُصيب بها في 12/ تشرين الأول/ 2022، برصاص الاشتباكات بين فصيلَي "فرقة الحمزة والسلطان سليمان شاه" التابعَين لقوات الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام ضد فصيل الفيلق الثالث التابع أيضاً لقوات الجيش الوطني في قرية قرزيحل.

قتلت قوات سوريا الديمقراطية 5 مدنيين بينهم 1 ضحية بسبب التعذيب؛ ففي يوم الخميس 6/ تشرين الأول/ 2022 قُتل مدنيان اثنان وهم أب وابنه جراء قصف مدفعية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية ثلاث قذائف على أطراف نهر الفرات قرب مدينة جرابلس في ريف محافظة حلب الشرقي، أصابت إحدى القذائف السيارة التي كان يستقلها المدنيون، إضافةً إلى تضرر السيارة بشكل كبير، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني عند وقوع الحادثة.

سجلنا مقتل 39 مدنياً بينهم 7 أطفال و2 سيدة، قضوا على يد جهات لم نتمكن من تحديدها، 22 مدنياً منهم قضوا برصاص مسلحين لم نتمكن من تحديدهم، وتركزت النسبة الأعلى للضحايا على يد جهات أخرى في كل من محافظة درعا بنسبة 33 % من مجموع الضحايا على يد جهات أخرى ومحافظة حلب بنسبة 23 % ودير الزور بنسبة تقارب 20 %، كما شهد شهر تشرين الأول وقوع ضحايا بسبب الألغام حيث وثقنا مقتل 5 مدنيين بينهم 2 طفل لتصبح حصيلة عام 2022، 117 مدنياً بينهم 61 طفلاً و9 سيدات.

السبت 1/ تشرين الأول/ 2022 انفجر لغم أرضي لم نتمكن من تحديد مصدره في أرضٍ زراعية في محيط قرية الجبين شمال محافظة حماة مما أدى إلى مقتل الطفل سامر أحمد المخلف الخويلد، البالغ من العمر 17 عاماً وهو من أبناء قرية سرحا شرق محافظة حماة، وأُصيب شقيقه بجراح في التاريخ ذاته، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

الثلاثاء 4/ تشرين الأول/ 2022 قضى جريد مليحان الرحيل، البالغ من العمر 46 عاماً وهو من أبناء قرية المزرعة غرب محافظة السويداء، إثر إطلاق مُسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليه في أثناء وجوده في بلدة المليحة الغربية شرق محافظة درعا، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

الإثنين 17/ تشرين الأول/ 2022 انفجرت عبوة ناسفة قرب مسجد السيدة خديجة غرب مدينة تلبيسة، تم زرعها من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها أسفل سيارة كان يستقلها أحمد محمد رحال، البالغ من العمر 66 عاماً، وهو من أبناء مدينة تلبيسة ويعمل رئيس بلدية مدينة تلبيسة شمال محافظة حمص، مما أدى إلى مقتله، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

رابعاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول مقتل 60 مدنياً بينهم 10 طفلاً و5 سيدة (أنثى بالغة) لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2022 حتى تشرين الأول من العام ذاته 879 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

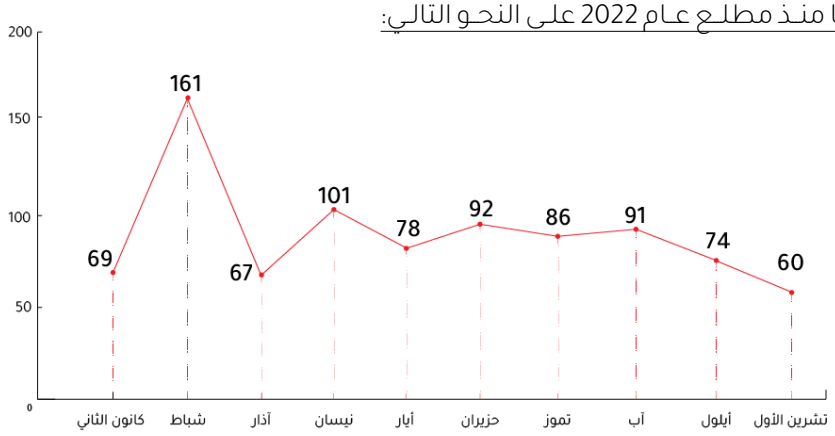

وكان شهر تشرين الأول الشهر الأكثر انخفاضاً في أعداد الضحايا منذ بداية عام 2022 حيث بلغت نسبة ضحاياه ما يقارب 7 % مقارنةً ببقية أشهر عام 2022، فيما سجلنا في شباط الحصيلة الأعلى للضحايا، بقرابة 18 % من إجمالي حصيلة الضحايا منذ مطلع العام.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

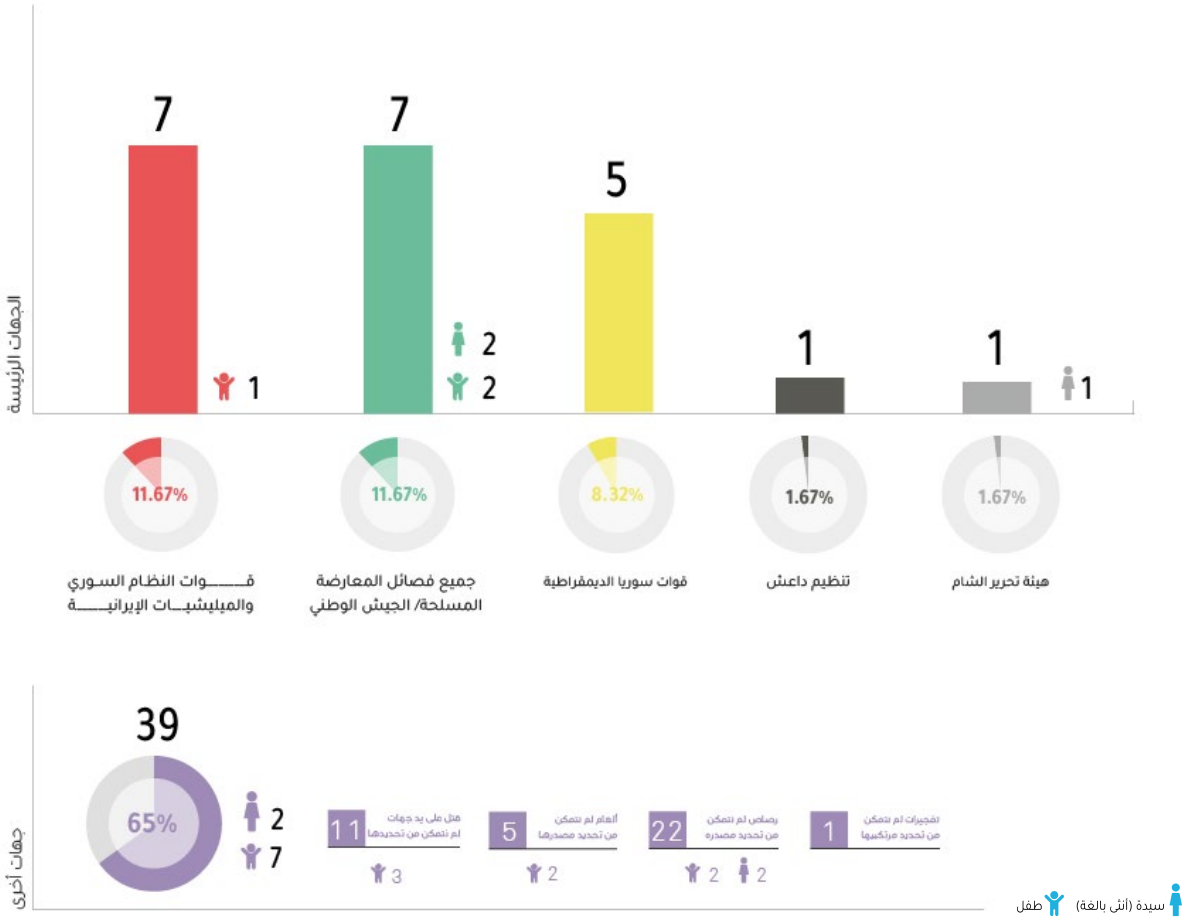

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثّقنا مقتل 7 مدنيين بينهم طفل.

- تنظيم داعش:

وثقنا مقتل 1 مدني على يد تنظيم داعش.

- هيئة تحرير الشام:

وثقنا مقتل 1 سيدة على يد هيئة تحرير الشام.

- جميع فصائل المعارضة المسلحة:

سجلنا مقتل 7 مدنيين بينهم 2 طفل و2 سيدة على يد قوات المعارضة المسلحة.

- قوات سوريا الديمقراطية:

سجلنا مقتل 5 مدنيين.

باء: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 39 مدنياً بينهم 7 طفلاً و2 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 5 مدنياً بينهم 2 طفلاً.

رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 22 مدنياً بينهم 2 طفلاً و2 سيدة.

تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 1 مدنياً.

قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 11 مدنياً بينهم 3 أطفال.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في تشرين الأول على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة حسب المحافظات السورية على النحو التالي:

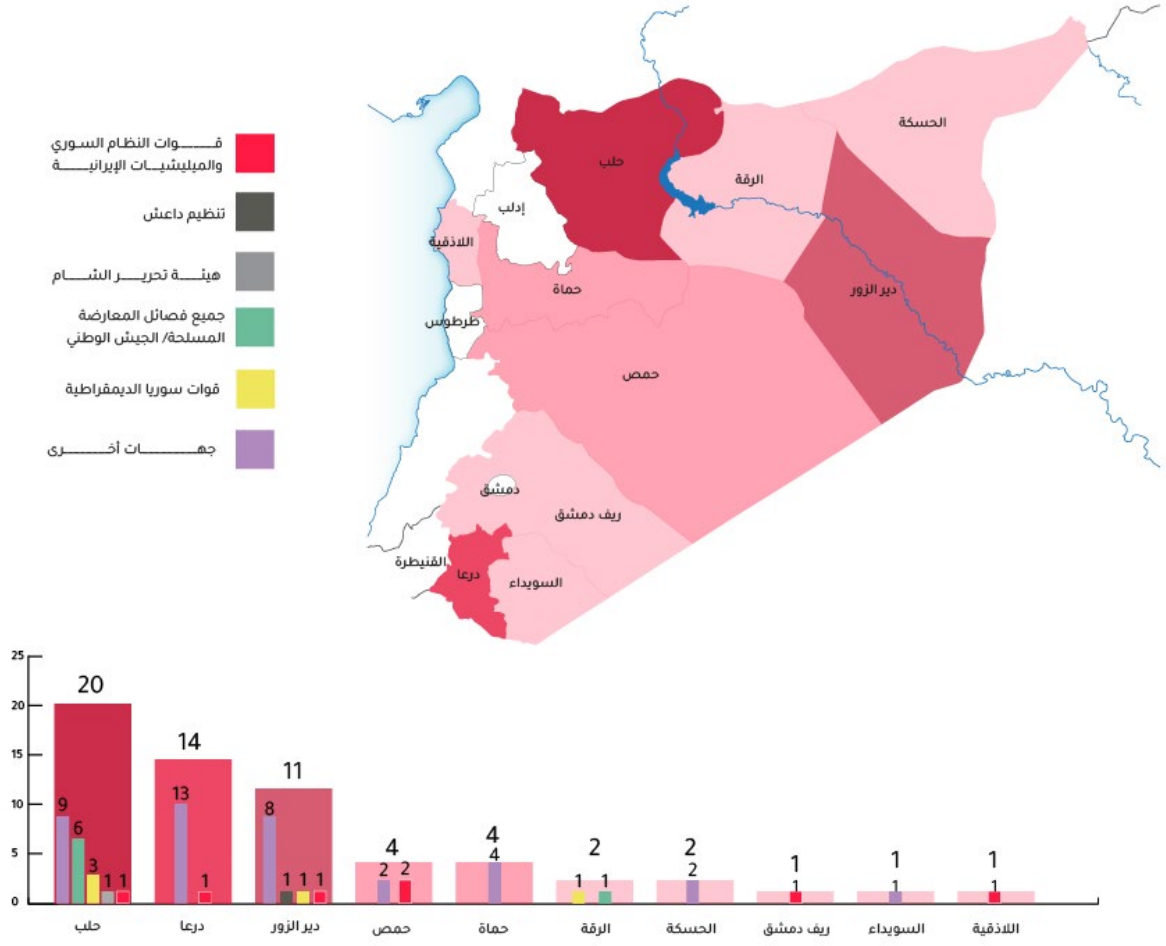

تصدَّرت محافظة حلب بقية المحافظات بقرابة 33 % من حصيلة الضحايا الموثقة في تشرين الأول، تلتها درعا بقرابة 23 %، ثم محافظة دير الزور 18 % من حصيلة الضحايا في تشرين الأول، معظم الضحايا في المحافظات قد قضوا على يد جهات أخرى.

خامساً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول مقتل 5 أشخاص بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 125 شخصاً قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 حتى تشرين الثاني من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

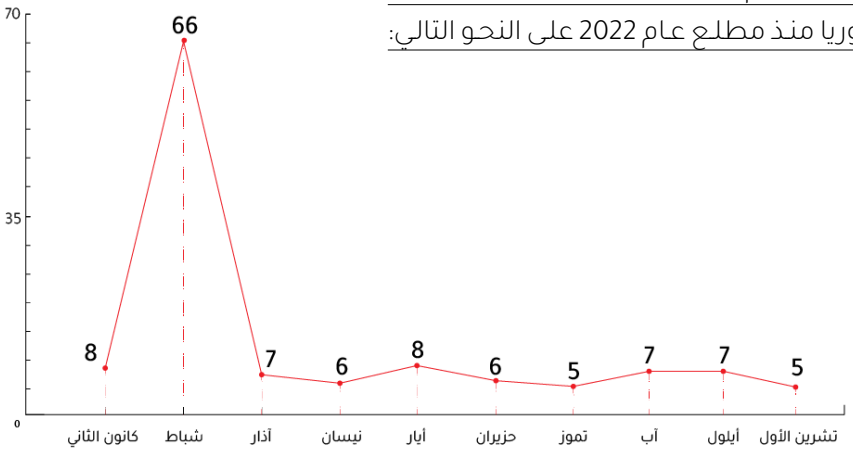

بلغت نسبة الضحايا بسبب التعذيب على يد قوات النظام السوري ما يقارب 92 % مقارنةً بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في عام 2022 وكان شهر شباط قد شهد الحصيلة الأعلى للضحايا تحت التعذيب خلال عام 2022 حيث بلغت نسبة ضحاياه 55 % أي أنَّ أكثر من نصف الضحايا بسبب التعذيب قد قضوا في شهر شباط المنصرم.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم في تشرين الأول بسبب التعذيب حسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أ- أطراف رئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 3
- **المعارضة المسلحة /الجيش الوطني:** 1
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 1

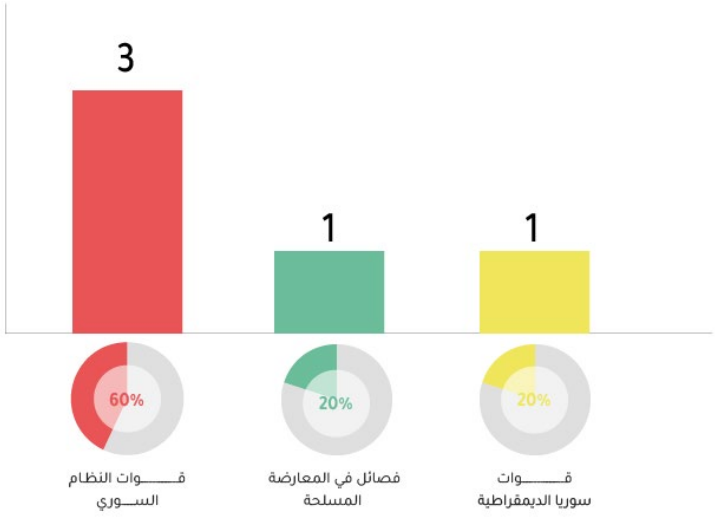

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

جاسم محمد خطاب البديوي

جاسم محمد خطاب البديوي، من أبناء بلدة أبو حمام في ريف محافظة دير الزور الشرقي، يبلغ من العمر 48 عاماً، اعتقلته عناصر قوات سوريا الديمقراطية السبت 8/ تشرين الأول/ 2022، أثناء مداهمة منزله في مدينة الرقة حيث يقيم، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة الرقة، الثلاثاء 11/ تشرين الأول/ 2022 أبلغت قوات سوريا الديمقراطية عائلته بوفاته، وسلمتهم جثمانه. ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنّ جاسم كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية في مدينة الرقة.

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1 من الكوادر الطبية على يد جهات أخرى.

الممرض عدنان حميد كيوان

يوم الثلاثاء 13/تشرين الأول /2022، قضى الممرض عدنان حميد الطعمة كيوان الملقب بأبي عمار، والبالغ من العمر 54 عاماً ويعمل رئيس قسم الأطفال في مشفى مدينة طفس الواقعة غرب محافظة درعا، جراء إصابته برصاص مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم، على الطريق الواصل بين بلدة المزيريب ومدينة طفس غربي درعا، عمل في المشافي الميدانية إبان سيطرة المعارضة على محافظة درعا، وحصل على بطاقة تسوية بعد سيطرة قوات النظام السوري على المحافظة في تموز عام 2018، وعمل في أحد المراكز الصحية الخاصة في بلدة المزيريب غربي درعا.

جيم: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1 من الكوادر الإعلامية على يد قوات المعارضة المسلحة / الجيش الوطني.

محمد عبد اللطيف أبو غنوم

الجمعة 7/ تشرين الأول/ 2022 أطلق عدد من المسلحين الرصاص على دراجة نارية تقل الناشط الإعلامي "محمد عبد اللطيف" الملقب أبو غنوم، وزوجته الحامل، قرب منطقة تعرف باسم دوار فرن المجلس أو دوار المروحة في الأطراف الشرقية من مدينة الباب بريف حلب الشرقي، ما أدى إلى مقتله وزوجته وجنينها على الفور، وهو من أبناء مدينة بزاعة في ريف حلب الشرقي، ومن سكان مدينة الباب ومن نشطاء المدينة المعروفين.

وفي يوم الإثنين 10/ تشرين الأول/ 2022 قامت عناصر أمنية تابعة للفيلق الثالث في الجيش الوطني السوري، بملاحقة عدة أشخاص مشتبه بتورطهم في اغتيال الناشط "محمد أبو غنوم" وقامت بالقبض عليهم وأقرت "فرقة الحمزة" التابعة لـ "الجيش الوطني السوري"، في بيان أصدرته بتاريخ 10/ تشرين الأول/ 2022، بتبعية خلية الاغتيال التي نفذت عملية اغتيال الناشط "محمد أبو غنوم" وزوجته في مدينة الباب، لكوادرها، معلنةً تبرئها من كل من يثبت تورطه في هذه الجريمة.

دال: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول مقتل أي من كوادر الدفاع المدني.

سادساً: حصيلة أبرز المجازر:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول وقوع أي مجزرة.

سابعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا حسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كمْ خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة أحد عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثِّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة The Aid Worker Security Database (AWSD)- تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها في حوادث القتل إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إن استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية مبيتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتيحت الفرصة لذلك.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org